

تحفة الأطفال

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

منظومة

# تحفة الأطفال

نظم

سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري

رحمهُ الله

طبعة محققة ومقابلة على عدد من النسخ الخطية والمطبوعة

تحقيق وضبط

علي بن أمير المالك

مجاز برواية قالون وقراءة عاصم

وأحد الحفاظ المُجازين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم



## مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الرحمن الرحيم، المنان الكريم، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين،  
المبعوث رحمة للعالمين، محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين  
وأتباع التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.  
أما بعد:

فهذه منظومة: «تُحْفَةُ الْأَطْفَالِ»<sup>(١)</sup> للمقريّ سليمان بن حسين بن محمد  
الجمزوري الشهير بـ(الأفندي)<sup>(٢)</sup> (كان حيّاً سنة ١٢٢٧هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ضيف الله الشمراني: «اسم هذا النظم: «تحفة الأطفال»، هكذا سمّاه ناظمه في المتن  
والشرح، ولكن جاء في مقدّمة الشيخ علي الضبّاع تسمية النظم بـ«التحفة الجمزورية في تجويد كلام  
رب البرية». ويظهر لي أن الشيخ لم يقصد عَنَوْنَةَ النظم بهذا؛ فإنه قال بعد ذلك: «وسميّتها: «منحة  
ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال»».

وفي «معجم المؤلفين» (٢٥٧/٤): «من تصانيفه: «تحفة الأطفال في تجويد القرآن»».  
واشتهر اسم هذه المنظومة عند بعض طلاب العلم بـ«تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن»،  
واختار هذه التسمية الأستاذ محمد فلاح المطيري في كتابه: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة  
الأطفال»، والدكتور أشرف طلعت في تحقيقه للمتن وشرحه له، وغيرهما، ولم يذكروا مستندا لهذا  
الاختيار. والصحيح ما اختاره الناظم؛ فيكون اسم النظم: «تحفة الأطفال» انتهى كلامه بتصرف  
واختصار يسيرين.

(٢) انظر مقدمة «فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال» للناظم.

(٣) لم أقف على مَنْ ذكّر تاريخ وفاته، وأكثرُ تاريخ يُمكنني القول بأنه كان حيّاً فيه هو ما ذكرته في  
الأعلى، وهو تاريخ زيارة نصير الهوريني لِطَنْطَا وأخذه عنه (انظر تحقيق المطيري ص ٥١).

وهي أرجوزة تتألف من واحدٍ وستين بيتًا، وضعها ناظمها للناشئة الذين يريدون أن يتعلموا التجويد، بحيث تكون دراستها خطوة أولى لهم في طريق تعلم هذا العلم الشريف، وقد ضمَّنها بعض الأحكام الكثيرة الورد التي رأى أنها تناسب مستواهم العلمي؛ كأحكام النون الساكنة والتنوين، وأحكام المدود، وغير ذلك مما سيمر بنا في المنظومة.

وقد لقيت هذه المنظومة عناية من عددٍ من علماء ومعلمي التجويد؛ روايةً وشرحًا وتلقيًا للطلاب، كما لقيت عناية من طلاب التجويد؛ حفظًا ودراسةً، فلا تكاد تجد أحدًا منهم إلا ويحفظها ويستشهد بها، بل إنها في وقتنا هي أكثر المنظومات شهرةً بعد «المقدمة الجزرية».

وقد قمتُ بتحقيق نصِّ هذه المنظومة، وضبطها بالشكل، ووضع علامات الترقيم لها، وهأنذا أقدمها لإخواني وأبنائي من طلاب هذا العلم؛ مساهمةً مني في نشر هذا العلم وخدمة طلابه.

وإنني أرجو من كلِّ أخٍ ناصحٍ يجد خطأً أو قصورًا أو كان عنده اقتراح أو إضافة - ألا ييخل عليّ بالنصح والتوجيه، وله مني الشكر والتقدير. أسأل الله الكريم أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يكتب لي أجره؛ إنه - سبحانه - وليُّ ذلك والقادر عليه.

كتبه

أبو عبد الرحمن علي المالكي

٨ / ١٠ / ١٤٣٥ هـ

## مصادر التحقيق

اعتمدتُ في التحقيق على بعض النسخ المخطوطة والمطبوعة، وهذا وصفُها:

### أولاً- النسخ الخطية:

١- نسخة من شرح الناظم المسمى: «فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال» كُتِبَتْ سنة ١٢٨٧هـ، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية (برقم ١٣٧٤ قراءات)، وهي كاملة، وتقع في إحدى عشرة ورقة، عدد سطور كل ورقة واحد وعشرون سطراً، وكتبت بخط النسخ، مع تمييز العناوين والمتن باللون الأحمر، واسم ناسخها: أحمد ابن محمد عبد المُتعال<sup>(١)</sup>.

٢- نسخة من الشرح كُتِبَتْ سنة ١٢٩٥هـ، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية (برقم ٤٢٩٣١)، وهي كاملة، وتقع في عشرة أوراق، عدد سطور كل ورقة ثلاثة وعشرون سطراً، وكتبت بخط النسخ، مع تمييز العناوين والمتن باللون الأحمر، واسم ناسخها: حسن بن عبد الله البنا.

٣- نسخة من الشرح كُتِبَتْ في القرن الثالث عشر -تقديراً-، وهي موجودة على موقع جامعة الإمام محمد بن سعود (برقم ٢٠٥٠)، وهي كاملة، وتقع في ثماني عشرة أوراق، عدد سطور كل ورقة خمسة عشر سطراً، وكتبت بخط النسخ، وليس عليها اسم ناسخها، ومكتوبة على طُرَّتْهَا تَمْلُكَات.

---

(١) وهي أقدم نسخة وقفتُ عليها -إن لم تكن النسخة الثالثة أقدم منها؛ إذ لا يُعرف تاريخُ كتابتها تحديداً-.

## ثانيًا- النسخ المطبوعة:

١- النسخة المطبوعة بتحقيق محمد بن فلاح المطيري، وذلك ضمن كتابه: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال» (طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ). وهذه النسخة هي أفضل وأجود النسخ المطبوعة التي وقفت عليها. وقد ذكر في كتابه (ص ٢٦-٤١) مصادره ومنهجه في التحقيق.

٢- النسخة المطبوعة ضمن كتاب: «الفريد في إجازات وأسانيد بعض متون وكتب التجويد» (طبعة مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ) لحسن بن مصطفى الورّاقي. وقد اعتمد في ضبطها وتصحيحها على ما رواه عن مشايخه، واستعان ببعض النسخ الخطية<sup>(١)</sup>.

٣- النسخة المطبوعة بدار أضواء السلف بعناية أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، وقد صدرَ بها تحقيقه لكتاب: «منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال» لشيخ عموم المقارئ بالديار المصرية في زمانه: علي بن محمد الضبّاع، ولكنه لم يذكر الأصول التي اعتمد عليها في تحقيقه للمتن، بل حتى الشارح لم يذكر ذلك في الأصل المطبوع، فربما كان اعتماد الشارح في ذلك على الرواية فقط أو على بعض النسخ ولكنه لم يذكرها. والله - سبحانه - أعلم.

(١) ولكنه لم يصف هذه النسخ، إلا أني أظن أنها هي عيئها النسخ التي اعتمدت عليها؛ وذلك لأنني حصلت على النسخ التي اعتمدت عليها من موقع يقوم عليه أحد طلابه المقرئين، وهو الذي يساعده في صفّ كتبه وفي توفير المصادر التي لا يجدها مطبوعة.



كما اعتمدت في التحقيق -أيضاً- على التلقي عن الشيوخ؛ حيث إني قرأتُ هذا النظم على محمد الشريف بن إدريس بن عبد القادر حَوِيل، وهو قرأه على إبراهيم بن محمد بن يوسف كُشَيْدَان، وهو على إلياس بن أحمد حسين بن سليمان الأركاني البرمّاوي، وهو على عدد من الشيوخ بأسانيد مختلفة، هذه بعضها:

قرأه على حسن بن سعيد الإسكندري، وهو على إبراهيم بن عطوة بن عوض، وهو على عليّ بن محمد الضبّاع، وهو على عبد الرحمن بن حسين الخطيب الشعّار، وهو على محمد بن أحمد المتولي بسنده إلى الناظم<sup>(١)</sup>.

(ح) وقرأه البرماوي على عبد السلام حُبوس، وهو على أحمد بن عبد العزيز الزيّات، وهو على عبد الفتاح هُنَيْدي، وهو على المتولي.

(ح) ويرويه عبد السلام حُبوس عن محمد يس بن محمد عيسى الفاداني المكي، وهو عن أبي النصر محمد سليم بن خلف الحمصي الشافعي، وهو عن

(١) لم نَقِفْ على رجالِ الإسناد الذي أدّى إلى المتولي هذا المتن؛ لا في الإجازات ولا في كتبه أو كتبِ طلابه؛ ولذا لا نعرف حال هذا السند، ولا ندري ما سببُ عدمِ ذِكره في تلك المصادر، يُحْتَمَل أنهم كانوا في زمن المتولي يهتمون بجانب الدراية أكثر من جانب الرواية؛ ولذا لم يكن لهم اهتمام بالأسانيد؛ مما أدّى إلى صيرورة سند المتولي إلى الناظم نسيّاً منسياً، ويحتمل -أيضاً- أن المتولي نفسه نسيه ولذا لم يذكّره لطلابه، وربما يُحتمل غير ذلك، والله أعلم بحقيقة الأمر.

واعلم أن أكثر قراء زماننا الذين يروون هذا المتن تنتهي أسانيدهم إلى المتولي، وبخاصة قراء الديار المصرية؛ وذلك لأن المتولي كان شيخ قراء مصر في زمانه، ولأنه هو الذي نشر هذا المتن بعد أن كان غير مشهور في وقت ما قبل زمنه -كما ذكر الوراقيّ-.

أبي الحسن عبد الفتاح بن مصطفى المحمودي اللاذقي، وهو عن أبي الوفا نصر بن نصر الوفائي الهوريني، وهو عن الناظم<sup>(١)</sup>.

(ح) ويرويه الفاداني عن بدر الدين بن يوسف الحسني، وهو عن إبراهيم بن علي بن حسن السقا، وهو عن الهوريني.

(ح) وأرويه عن حسن بن مصطفى الوراقي -قراءةً لِعِزِّي عليه وأنا أسمع-، وهو يرويه -قراءةً لكامله- عن عبد الفتاح بن مَدُكُور بن ييومي، وهو عن الضَّبَّاع. (ح) ويرويه الوراقي -قراءةً لكامله- مِنْ طُرُقٍ عن حسن بن ييومي الكَرَكَ، وهو يرويه عن محمد سابق الإسكندري، وهو عن خليل بن عامر المُطوبسي، وهو عن علي الحلو السمنودي، وهو عن سليمان الشهداوي، هو عن علي الميهي -شيخ الناظم-<sup>(٢)</sup>.

(١) وهذا السند والذي بعده غير متصلين بالقراءة أو السماع في بعض طبقاتهما؛ ولكنهما متصلان بالإجازة -كما قرر ذلك بعض الباحثين-. وأيضاً؛ الهوريني أخبر في كتابه «المطالع النصرية» (ص ١٤٠) أنه حضر عند الناظم حين كان يدرس هذا النظم، ولكن لا نعلم هل تلقاه عن كاملاً أم بعضه فقط. (٢) وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر.

وهذا السند مع كونه أقل شهرة من الأول إلا أن عددًا من قراء زماننا يزؤون المتن من طريقه؛ كتلاميذ الشيخ حسن الشاعر (شيخ قراء المدينة النبوية في وقته)، وتلاميذ الشيخ عبد العزيز كُحَيْل. وقد تكلم بعضهم في هذا المتن قائلين: إن الميهي لم يتلقَ النظمَ عن الناظم، ومن أثبت التلقيَ تعلل بأن الميهي هو الذي أمره بنظمه فلا بد أنه عرضها على شيخه فسمعها عليه، وهذا لم يثبت. هكذا قالوا. بينما الضَّبَّاع أثبت هذا التلقي في حاشيته على النظم (ص ٥١). ونحن لو طبقنا قواعد علم الرواية لرجَّحنا قول الضَّبَّاع؛ وذلك لأن قول المثبت مقدم على قول النافي، ولكن هل الضَّبَّاع حين أثبت هذا التلقي بنى قوله على التعليل المذكور أو غيره؟ أم أنه ثبت عنده التلقي قراءةً أو سماعاً. هذا -أيضاً- سؤال يحتاج إلى جواب. فالله أعلم بمن قوله الصواب.

هذه بعضُ الأسانيد التي أدت إليّ هذا النظم عن ناظمه رَحِمَهُ اللهُ، وقد أوردتها  
لك -أخي القارئ- كما وجدتها في الأجازات مُبَيَّنًا ما وقفتُ عليه مِنْ كلامٍ  
حولها.

## منهجي في التحقيق

- ١- قابلتُ بدقّةٍ بين الأصول السابقة وبين ما تلقّيته روايةً.
- ٢- ضبطتُ نصّ المنظومة كلّهُ بالشكل، مع إضافة علامات التّقيم.
- ٣- اعتمدتُ عند الاختلافِ ما ظهر لي أنه أرجح؛ إمّا لنصّ الناظم عليه في شرحه، وإمّا لحكاية الميهيّ إياه عن الناظم، وإمّا لاتّفاق أكثر الأصول عليه، وإمّا لغير ذلك.
- وإذا تساوى وجهان في القوة أعتدّ الأشهرَ مِنْهُمَا أو الأنسب للوزن أو للسياق أو غير ذلك.
- ٤- لم أقصد استيعاب كل الخلافات، وإنما ذكرتُ منها ما ظهر لي أنه يستحق الذكر؛ لئلا أثقل الحواشي. ومن أراد الوقوف على بقية الخلافات فليرجع إلى تحقيق المطيري.
- ٥- لم أتناول شيئاً من المنظومة بالشرح أو التعليق؛ وذلك لأن القصد هو تحقيق النص فقط.
- ٦- علّقتُ على قول الناظم: «... ذي الكمال».

# نص المنظومة

## [مقدمة النظم]

١	يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْعُفُورِ	دَوِّمَا سُلَيْمَانُ هُوَ الْجَمْزُورِي
٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا
٣	وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ لِلْمُرِيدِ	فِي النُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَالْمُدُودِ
٤	سَمَّيْتُهُ بِـ«تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ»	عَنْ شَيْخِنَا الْمِيهِيِّ ذِي الْكَمَالِ <sup>(١)</sup>
٥	أَرْجُو بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلَابَا	وَالْأَجَرَ وَالْقَبُولَ وَالثَّوَابَا

(١) قال الناظم في شرحه -«فتح الأقفال»- (ص ٤٤) : «(ذي الكمال) أي: التمام في الذات والصفات وسائر الأحوال الظاهرة والباطنة فيما يرجع للخالق والمخلوق» اهـ. وهذا غلو ظاهر -نعوذ بالله من ذلك!-.

ولعلك قد مرَّ بك قَبْلُ أن الناظم صوّفٍ شاذلي الطريقة أَحْمَدِي الحِرَقَةِ -كما ذكر ذلك الضبَّاعُ في «منحة ذي الجلال» (ص ٣٤) وغيره-. ومعروفٌ ما عند الصوفية من الغلو في مشايخهم. وقد قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي اليماني تعليقاً على هذه الكلمة: «البيت فيه خطأ، والشرح أكثر خطأ من البيت». فقال أحد طلابه معلّقاً: «ونظراً لما تحمّله هذه الكلمة من معي فاسد، ومما سبق من عقيدة المؤلف وشرحه لهذه الكلمة؛ فينبغي تغييرها إلى لفظ سليم حالٍ من الاحتمالات الباطلة التي لا تليق بالمخلوق؛ كأن يُقال: «(ذي المقال)» أو كلمة نحوها [تكون] مناسبة». فعلق الشيخ قائلًا: «أحسن، [أمر] طيّب، لا بأس».

والناظم ربما يكون قد قالها عالمًا بحكمها، وربما قالها جاهلاً به -كحال كثيرٍ من الصوفية الذين وجدوا آباءهم على أمرٍ فاتبعوهم ظناً منهم أن هذا هو الحق، ولم يأت من يُبين لهم الحق وبقيم عليهم الحجة-، فالله أعلم بحاله. أنا لم أقف على شيءٍ بخصوصه، وأرجو ممن عنده شيء أن يفيدنا به -مشكوراً-. ولكن على كل حالٍ نحن ننبه على هذا الخطأ العقدي الكبير الذي كثيرٌ ممن يدرسون هذا المتن لا ينبهون عليه -مع الأسف!-؛ إما لجهلهم بالعقيدة، وإما لجهلهم بمراد الناظم بها، وإما لغير ذلك من الأسباب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## أَحْكَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

٦	لِلنُّونِ إِنْ تَسْكُنْ وَلِلتَّنْوِينِ	أَرْبَعُ أَحْكَامٍ فَخُذْ تَبَيِّنِي
٧	فَالأَوَّلُ الْإِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرَفِ <sup>(١)</sup>	لِلحَلْقِ سِتٌّ <sup>(٢)</sup> رُبَّتْ فَلْتَعْرِفِ <sup>(٣)</sup>
٨	هَمْزُ فَهَاءٍ ثُمَّ عَيْنُ حَاءٍ	مُهِمَلَتَانِ ثُمَّ غَيْنُ خَاءٍ
٩	وَالثَّانِ إِذْ غَامَ بِسِتَّةٍ أَتَتْ	فِي (يَرْمُلُونَ) عِنْدَهُمْ قَدْ ثَبَّتْ
١٠	لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمَا	فِيهِ بَعْغَةٌ بِـ(يَنْمُو) عُلِمَا
١١	إِلَّا إِذَا كَانَا بِكَلِمَةٍ <sup>(٤)</sup> فَلَا	تُدْغَمُ <sup>(٥)</sup> كـ(دُنْيَا) ثُمَّ (صِنَوَانٍ) تَلَا

(١) في بعض الطبقات: «الأحرف» - بالألف واللام-، ولكن الرواية بالتنكير أشهر وأقوى وأولى.

(٢) ضَبَطَهَا الأكثرون بالضم على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) أو مبتدأ مؤخر وخبره: «للحلق»، وضَبَطَهَا بعضهم -ومنهم الضَّبَاع- بالجر على أنها بدلٌ من (أحرف)، وبعضهم ذكر أنه يجوز الوجهان، وهذا هو الظاهر، وقد تلقيتها روايةً بالوجهين، إلا أني أثبتُ رواية الجر لأنني رأيتُ أنها أنسب للسياق، ولعل هذا يظهر لك بالتأمل.

(٣) يجوز فيها البناء للفاعل والبناء للمفعول - كما ذكر الضباع وغيره-. وقد أثبتُ الوجه الأول لأنه أشهر وأنسب للسياق؛ إذ السياق للفاعل (فَخُذْ). وقد مال إلى ذلك الضباع في حاشيته (ص ٤٠).

(٤) بفتح الكاف وكسرهما. وكذا في بقية المواضع -سواء جاءت (كَلِم) أو (كَلِمَةً)-. وما أثبتته هو الأشهر.

(٥) الصواب أنه بكسر الغين (أي بالبناء للفاعل)؛ لقول الناظم في شرحه (ص ٥٣): «إلا إذا كان المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة فلا تدغم، بل يجب الإظهار»، حيث إننا نلاحظ أنه يتكلم عن اثنين (المدغم والمدغم فيه)، فلو بنينا الفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعله لَعَادَ ضميرُ الواحدة المؤنثة (هي) على اثنين مذكَّرين! وأمَّا لو بنينا الفعل للفاعل (للمعلوم) لَمَّا كان هناك هذا الخطأ. وبهذا قال الميهي والضباع وغيرهما.

١٢	وَالثَّانِ إِدْغَامُ بَغَيْرِ غُنَّةٍ	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ثُمَّ كَرَّرْنَاهُ
١٣	وَالثَّلَاثُ الْإِقْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ	مِيمًا بَغْنَةً مَعَ الْإِخْفَاءِ
١٤	وَالرَّابِعُ الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْفَاضِلِ	مِنَ الْحُرُوفِ وَاجِبٌ لِلْفَاضِلِ
١٥	فِي خَمْسَةٍ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ رَمَزُهَا	فِي كَلِمِ هَذَا الْبَيْتِ قَدْ ضَمَّنْتُهَا
١٦	صِفْ ذَا ثَنًا <sup>(١)</sup> كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا	دُمَ طَيِّبًا زِدْ فِي ثَقَى <sup>(٢)</sup> ضَعْ ظَالِمًا

### حُكْمُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ

١٧	وَعُنَّ مِيمًا ثُمَّ نُونًا شُدِّدَا	وَسَمَّ كُلًّا حَرْفَ غُنَّةٍ بَدَا
----	--------------------------------------	-------------------------------------

### أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ

١٨	وَالْمِيمُ إِنْ تَسَكَّنَ تَجِي <sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْهَجَا	لَا أَلِفٍ لَيِّنَةٍ لِذِي الْحِجَا
١٩	أَحْكَامُهَا ثَلَاثَةٌ لِمَنْ ضَبَطَ	إِخْفَاءُ ادْغَامُ <sup>(٤)</sup> وَإِظْهَارُ فَقْطُ
٢٠	فَالأَوَّلُ الْإِخْفَاءُ عِنْدَ <sup>(٥)</sup> الْبَاءِ	وَسَمَّهِ الشَّفْوِيُّ لِلْقُرَاءِ
٢١	وَالثَّانِ إِدْغَامُ بِمِثْلِهَا أَتَى	وَسَمَّ إِدْغَامًا صَغِيرًا يَا فَتَى
٢٢	وَالثَّلَاثُ الْإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّةِ	مِنْ أَحْرَفٍ وَسَمَّهَا شَفْوِيَّةَ
٢٣	وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَحْتَفِي	لِقُرْبِهَا وَالْإِتِّحَادِ فَاعْرِفِ

(١) قال الضباع في حاشيته (ص ٤٨) : « بالتنوين وعدمه بلا مد ». وما أثبتته هو الأشهر.

(٢) قال الضباع في حاشيته (ص ٤٩) : « بالتنوين وعدمه ». وما أثبتته هو الأشهر.

(٣) أفاد الميهي والضباع أنها بالهمز الساكن وتركه. وما أثبتته هو الأشهر.

(٤) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين وحذف الهمزة.

(٥) فيها روايتان: «عند» و«قبل». وما أثبتته هو الأشهر.



## حُكْمُ لَامِ أَلٍ وَلَامِ الْفِعْلِ

٢٤	لِلَّامِ (أَلٍ) حَالَانِ قَبْلَ الْأَحْرِفِ	أُولَاهُمَا إِظْهَارُهَا فَلْتَعْرِفِ
٢٥	قَبْلَ أَرْبَعٍ مَعَ عَشْرَةٍ خُذْ عِلْمَهُ	مِنْ (إِبْعِ <sup>(١)</sup> حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ)
٢٦	ثَانِيهِمَا إِدْغَامُهَا فِي أَرْبَعٍ	وَعَشْرَةٍ أَيْضًا وَرَمَزَهَا فَعِ
٢٧	طَبَّ ثُمَّ صِلَ رُحْمًا <sup>(٢)</sup> تَقْرُ ضِيفُ ذَا نِعَمٍ	دَعِ سُوءَ ظَنِّ زُرٍّ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ
٢٨	وَاللَّامَ <sup>(٣)</sup> الْأُولَى سَمَّيْنَاهَا قَمْرِيَّةً	وَاللَّامَ الْآخَرَى سَمَّيْنَاهَا شَمْسِيَّةً
٢٩	وَأَظْهَرْنَا لَامَ فِعْلٍ مُطْلَقًا	فِي نَحْوِ (قُلْ نَعَمْ) وَ(قُلْنَا) وَ(التَّقَى)

## فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ وَالْمُتَجَانِسَيْنِ

٣٠	إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخَارِجِ اتَّفَقَ	حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَقُّ
٣١	وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا	وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا
٣٢	مُتَقَارِبَيْنِ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا	فِي مَخْرَجٍ دُونَ الصِّفَاتِ حُقِّقَا <sup>(٥)</sup>

- (١) قال المطيري (ص ١٦٢) : «بقطع همزة الوصل على نية الابتداء؛ لتصح أن تكون في تعداد الحروف القمرية...». وهذا هو الأصح، وهو الذي تلقينته مشافهةً.
- (٢) قال الضَّبَاعُ في حاشيته (ص ٦٣) : «بضم الراء وسكون الحاء، مفعولٌ لأجله». ويرى البعض جواز الفتح. وما أثبتته أشهر. وأما تحريك الحاء فهو غير مستقيم؛ لانكسار الوزن حينئذ. قاله المطيري.
- (٣) ضَبَطَهَا البعض بالنصب في الموضعين على اشتغال المحل، وآخرون بالرفع على الابتداء. والأول أشهر.
- (٤) أثبتتها بعضهم هكذا، وأثبتها آخرون: «مُقَارِبَيْنِ» - بلا تاء-. وما أثبتته أشهر وعليه الأكثر.
- (٥) قال الضَّبَاعُ في حاشيته (ص ٨٣-٨٤) : «يجوز فتح الحاء على أنه فِعْلٌ أمرٌ وألفه مُبْدَلَةٌ مِنْ نون التوكيد لِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وَضَمُّهَا عَلَى أَنَّهُ مَاضٍ لِلْمَجْهُولِ وَأَلْفُهُ لِلتَّشْبِيهِ عَائِدٌ عَلَى الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ». وما أثبتته أشهر وأنسب للسياق.

٣٣	بِالْمُتَجَانِسِينَ ثُمَّ إِنْ سَكَنَ	أَوَّلُ كُلِّ فَالِصَّغِيرِ سَمَيْنَ
٣٤	أَوْ حُرِّكَ الْحَرْفَانِ فِي كُلِّ فَقْلَ	كُلُّ كَبِيرٍ وَافْهَمْنَهُ بِالْمُثَلِّ

## أَقْسَامُ الْمَدِّ

٣٥	وَالْمَدُّ أَصْلِيٌّ وَفَرْعِيٌّ لَهُ	وَسَمٌّ أَوَّلًا طَبِيعِيًّا وَهُوَ
٣٦	مَا لَا تَوَقُّفٌ لَهُ عَلَى سَبَبٍ	وَلَا يَدُونُهُ الْحُرُوفُ تُجْتَلَبُ
٣٧	بَلْ أَيْ حَرْفٍ غَيْرِ <sup>(١)</sup> هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ	جَا بَعْدَ مَدٍّ فَالطَّبِيعِيُّ <sup>(٢)</sup> يَكُونُ
٣٨	وَالْآخِرُ الْفَرْعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى	سَبَبٍ كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسْجَلًا
٣٩	حُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ فَعِيهَا	مِنْ لَفْظٍ (وَإِي) وَهِيَ فِي (نُوحِيهَا)
٤٠	وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَا وَقَبْلَ الْوَائِ ضَمٌّ	شَرْطٌ وَفَتْحٌ قَبْلَ أَلِفٍ يُلْتَزَمُ
٤١	وَاللَّيْنُ <sup>(٣)</sup> مِنْهَا الْيَا وَوَاوُ سُكْنًا	إِنْ انْفَتَحَ قَبْلَ كُلِّ أُعْلِنَا

## أَحْكَامُ الْمَدِّ

٤٢	لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدْوِمُ	وَهِيَ الْوُجُوبُ وَالْجَوَازُ وَاللُّزُومُ
٤٣	فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ	فِي كَلِمَةٍ وَذَا بِمُتَّصِلٍ يُعَدُّ
٤٤	وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصَرٌ إِنْ فُصِّلَ	كُلُّ بِكَلِمَةٍ وَهَذَا الْمُنْفَصِلُ

(١) تصح بالرفع على أنها نعت لـ (أي)، وبالجر على أنها نعت لـ (حرف)، وبالنصب على الاستثناء. وأظن أن ما أثبتته أنسب.

(٢) بالنصب على أنه خبر (يكون) مقدم. هذا هو الأرجح.

(٣) قال الناظم في شرحه (٧٥): «بفتح اللام إن لم يُضَفْ [إليه] - كما هو هنا-، وبكسرها إن أضيف».

٤٥	وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ	وَقَفَّا كَتَعْلَمُونَ نَسْتَعِينُ
٤٦	أَوْ قُدَّمَ الِهْمَزُ عَلَى الْمَدِّ وَذَا	بَدَلُ كَر (آمَنُوا) وَ (إِيمَانًا) خُذَا
٤٧	وَلَا زِمَ إِنْ السُّكُونُ أَصَّالًا	وَصَلَا وَوَقَفَا بَعْدَ مَدِّ طَوَّلَا

## أقسام المد اللازم

٤٨	أَقْسَامُ لَازِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ	وَتِلْكَ كِلْمِي وَحَرْفِي مَعَهُ
٤٩	كِلَاهُمَا مُخَفَّفٌ مُثَقَّلٌ	فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصِّلُ
٥٠	فَإِنْ بِكَلِمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعَ	مَعَ حَرْفٍ مَدٍّ فَهُوَ كِلْمِي وَقَعَ
٥١	أَوْ فِي ثَلَاثِيَّ الحُرُوفِ وَجِدَا	وَالْمَدُّ وَسَطُهُ <sup>(١)</sup> فَحَرْفِي بَدَا
٥٢	كِلَاهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا	مُخَفَّفٌ كُلُّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
٥٣	وَاللَّازِمُ الحَرْفِيَّ أَوَّلَ السُّوَرِ	وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْخَصَرَ
٥٤	يَجْمَعُهَا حُرُوفُ (كَمْ عَسَلْ نَقْصَ)	وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّوْلُ أَخْصَرَ
٥٥	وَمَا سِوَى الحَرْفِ الثَّلَاثِيَّ لَا أَلْفَ	فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أَلْفَ
٥٦	وَذَاكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّوَرِ	فِي لَفْظِ (حَيٍّ طَاهِرٍ) قَدْ انْخَصَرَ
٥٧	وَيَجْمَعُ الفَوَاتِحَ الأَرْبَعُ عَشَرَ	(صِلُهُ <sup>(٢)</sup> سَحِيرًا مَنْ قَطَعَكَ ذَا اشْتَهَرَ)

(١) بفتح الطاء وضمها. وما أثبتته هو الأنسب - في نظري -.

(٢) بإشباع ضمة الهاء. هكذا تلقيتها مشافهة.

## الخاتمة

٥٨	وَتَمَّ ذَا النَّظْمُ بِحَمْدِ اللَّهِ	عَلَى تَمَامِهِ بِلَا تَنَاهِي
٥٩	ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا	عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا
٦٠	وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ تَابِعٍ	وَكُلِّ قَارِيٍّ وَكُلِّ سَامِعٍ
٦١	أَبْيَاطُهَا <sup>(١)</sup> نَدُّ بَدَا لِذِي النُّهَى	تَارِيحُهَا (بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا) <sup>(٢)</sup>

بِحَمْدِ اللَّهِ

(١) هكذا هي بالتأنيث في شرح الناظم. وكذا «تاريخها». والتذكير في الموضعين أولى وأنسب؛ إذ هو الذي يناسب التذكير في البيت الثامن والخمسين.

(٢) هذا البيت مكانه هنا - كما في شرح الناظم والميهي والضباع وتحقيق المطيري -.